E

Available

التوزيع: عـام
E/ESCWA/18/6
٨ أيار/مايو ١٩٩٥
ARABIC
الأصـل: بالعربيـة

الأمم المتحـدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الثامنة عشرة
٢٤-٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥
بيروت

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب قرار اللجنة ١٧٥ (د-١٥) بشأن تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مذكرة من الأمين التنفيذي

- صدرت هذه الوثيقة ايضا تحت الرمز E/ESCWA/C.1/18/11.

95-0225

مقدمـــة

١- وفقاً لقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٧٥ (د-١٥)، المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، وجه وكيل الأمين العام، الأمين التنفيذي للجنة، في رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥، الدعوة إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في اللجنة المعتمدين لدى المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الخارجية الأردنية، إلى حضور اجتماع للهيئة الاستشارية في عمّان، في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥. واقترح الأمين التنفيذي في رسالته أن يخصص الاجتماع لبحث بنود جدول أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة المقرر عقدها في بيروت، لبنان، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥.

أولاً- المسائل التنظيمية

٢- افتتح وكيل الأمين العام، الأمين التنفيذي للإسكوا، اجتماع الهيئة الاستشارية في الساعة ١٥ر١٠ من صباح يوم الأربعاء ٣ أيار/مايو ١٩٩٥، في فندق ماريوت، عمّان. وحضر الاجتماع عدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في اللجنة، المعتمدين لدى المملكة الأردنية الهاشمية.

ثانياً- المداولات

٣- ألقى الأمين التنفيذي بياناً افتتاحيا، أشار فيه إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٧٥ (د-١٥)، المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، والمعنون "تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وشدد على ضرورة إحياء وتفعيل دور الهيئة الاستشارية، التي دعا القرار إلى تشكيلها.

٤- وبيّن بصورة موجزة المستجدات العالمية، السياسية والاقتصادية، بما في ذلك اختتام جولة أوروغواي واتفاق "الجات-١٩٩٤"، فضلاً عن التجمعات الجديدة مثل السوق الأوروبية الموحدة ورابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وتقتضي هذه التطورات الإعداد والتعاون على المستوى الاقليمي.

٥- وتناول ظروف نشأة وعمل الإسكوا في المنطقة في ظل وجود منظمات اقليمية عديدة أخرى، أوسع عضوية، مثل جامعة الدول العربية، وأوفر موارد مالية، مثل الصناديق الانمائية العربية المختلفة. وأشار إلى أن تاريخ الإسكوا لم يكن مبهرا ولكنه هام، وأنه آن الأوان لبحث دور الإسكوا في المرحلة المقبلة وأن يكون هذا الدور اضافة وليس على حساب أي منظمة أخرى. وإن التحدي الحقيقي هو بحث القضايا الجوهرية بموضوعية وأيضا برؤية مستقبلية. وأشار في هذا الصدد إلى قضية موارد المياه، التي تجاوز في نطاقها منطقة الإسكوا، وكذلك القضايا البيئية.

٦- وأكد في معرض تناوله لأنشطة الأمانة التنفيذية، على أهمية تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء، وعلى دور المستشارين الاقليميين في هذا الشأن. وأكد أيضا على تطبيق نهج متكامل يشمل قطاعات محددة في عمل الإسكوا.

٧- ودعا الى ضرورة إقامة علاقات مستمرة بين الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية، واقترح تشكيل لجنة مصغرة مشتركة بين البعثات الدبلوماسية في بلد المقر والأمانة التنفيذية.

٨- ودارت مناقشة، استهلها أحد رؤساء البعثات الدبلوماسية بتساؤل عما إذا كان تشكيل اللجنة المصغرة يعني استثناء بعض الدول؛ وتمنى الأمين التنفيذي، في اجابته، مشاركة جميع رؤساء البعثات

الدبلوماسية، ولكنه بيَّن أن الهدف من هذه اللجنة أن تكون بمثابة فريق عمل تناقش فيه القضايا ذات الصلة. وذكر ممثل آخر أن قرار إنشاء الهيئة الاستشارية لم يشر إلى مشاركة ممثل لدولة المقر. وتحدث ممثل ثالث عن المشاكل العملية التي تحد من امكانية مشاركته في اجتماعات الهيئة الاستشارية أو اللجنة المصغرة المقترحة بالنظر الى أن موارد بعثته الدبلوماسية محدودة. وأشير أيضا إلى عدم قدرة البعثات الدبلوماسية على اتخاذ قرارات دون الرجوع إلى العواصم، وإلى أنها مجرد وسيط. وبيَّن الأمين التنفيذي أهمية دور الوسيط وأنه يمكن أن يمثل حلقة اتصال فعالة ومستمرة بين الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية. وقال إن الاتصال قضية هامة، في إعداد وتنسيق الطلبات. وأشار، في معرض رده على مسألة أثارها أحد رؤساء البعثات الدبلوماسية، إلى أن الأمانة التنفيذية بصدد تصحيح اجراءات المراسلات، وأن سبب إرسال نشرات مكررة إلى السفارات أحيانا ربما كان هو تعظيم الاستفادة بها من خلال توزيعها على جهات حكومية عدة في العواصم، لكنه بيَّن أن هذه الملاحظة سوف تبحثها الأمانة التنفيذية.

٩- وتم توزيع جدول أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة على المشاركين، وعرض ممثل للأمانة ما دار في الاجتماعات السابقة للهيئة الاستشارية من مناقشات وقال انه يمكن إرسال محاضرها إلى الجهات المهتمة.

ثالثاً - التوصيـــات

١٠- قرر الاجتماع، بتوافق الآراء، ما يلي:

(أ) التوصية بتعديل القرار ١٧٥ (د-١٥) المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ والمعنون "تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، بحيث تصبح الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١ من منطوق القرار على النحو التالي:

"١- تقـــرر

(أ) دعوة الدول الأعضاء لتشكيل هيئة استشارية تضم رؤساء بعثاتها الدبلوماسية في بلد المقر وممثلا لدولة المقر، لمساعدة الأمين التنفيذي في بحث المسائل المتصلة بعمل اللجنة"؛

(ب) التوصية بتكليف الأمانة التنفيذية بوضع النظام الداخلي للهيئة الاستشارية وعرضه على الدول الأعضاء؛

(ج) التوصية بأن تضطلع الأمانة التنفيذية، بالتعاون مع ممثلي الدول الأعضاء، بالأعمال التحضيرية لاجتماعات الهيئة الاستشارية؛

(د) التوصية بأن تعقد الهيئة الاستشارية مرة واحدة على الأقل سنويا.

١١- واختتم الاجتماع، الذي حضره أيضا عدد من مسؤولي الأمانة التنفيذية، في الساعة ١٥ر١١.

المرفق

قرار اللجنة ١٧٥ (د-١٥) - تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تغتنم مناسبة مرور خمسة عشر عاماً على تأسيس اللجنة، مؤكدة ثقتها بأهمية الرسالة التي تضطلع بها في خدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا،

وإذ تحيط علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة[١] الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٩، بشأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبالآراء المطروحة في التقرير بشأن الفوائد التي يمكن تحقيقها من زيادة تطوير اللجنة كأداة فعّالة للتعاون الاقليمي والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء،

١- تقـــرر:

(أ) دعوة الدول الأعضاء لتشكيل هيئة استشارية تضم رؤساء بعثاتها الدبلوماسية في العراق لمساعدة الأمين العام التنفيذي في بحث المسائل المتصلة بعمل اللجنة؛

(ب) دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات في المنطقة الى الإفادة المثلى من اللجنة كجهاز للتعاون والتنسيق وإجراء البحوث التطبيقية وتنفيذ المشاريع في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) دعوة الدول الأعضاء والصناديق والمؤسسات الاقليمية لتقديم مساهماتها المالية اللازمة ولتبنّي بعض المشاريع التي تقوم بها الأمانة التنفيذية لتمكينها من متابعة القضايا الراهنة والمستجدة في الدول الأعضاء؛

(د) دعوة الدول الأعضاء الى تشجيع ذوي الخبرة من مواطنيها على العمل في الأمانة التنفيذية والى انتداب بعض موظفيها للعمل فيها وفق ترتيبات يتفق عليها، وبما يتفق وقرار اللجنة ١٦١ (د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية.

٢- تطلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة إعمال قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، بشأن مسائل الموظفين والادارة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ومراعاة ظروف الأمانة التنفيذية بشأن تخفيض عدد الموظفين،

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يُعِدّ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريرا يتضمن المقترحات والتوصيات التي من شأنها تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وأن يقدم هذا التقرير الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة لبحثه واتخاذ قرار بشأنه.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/11، التي ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تحت الرمز JIU/REP/89/1.

UNESCWA LIBRARY
20012595